٣. توثيق الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة[٩]

إن الحصول على موارد الإنتاج من قبيل الأرض والمدخلات الحديثة والتكنولوجيا والتعليم والخدمات المالية هو عامل هام يُحدِّد الإنتاجية الزراعية. والزراعة هامة للمرأة، ولكن المزارعات (الإطار ٤) يقل حصولهن على موارد الإنتاج والخدمات اللازمة للمنتجين الزراعيين. وتقل احتمالات أن تمتلك المرأة، مقارنةً بالرجل، أرضاً أو حيوانات أو أن تتبع التكنولوجيات الجديدة، أو أن تستخدم الائتمان أو الخدمات المالية الأخرى، أو أن تحصل على تعليم، أو أن تحصل على مشورة إرشادية. وفي بعض الحالات، لا تتحكم المرأة حتى في استخدام وقتها.

ومع أن حجم الفجوة بين الجنسين يختلف حسب المورد والموقع، فإن الأسباب الكامنة للفجوة في امتلاك الأصول بين الجنسين تتكرر عبر الأقاليم: فالأعراف الاجتماعية تحد بصورة منتظمة من الخيارات المتاحة للمرأة. ومع ذلك، بصرف النظر عن السبب أو الحجم تقلل الفجوة بين الجنسين من حيث امتلاك الأصول من الإنتاجية الزراعية للمرأة ومن ثم فهي تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقاً.

الأراضي

الأراضي هي أهم أصل تمتلكه الأسر المعيشية في حالة الأسر التي تعتمد على الزراعة لكسب عيشها. فالحصول على الأراضي مطلب أساسي للزراعة، والسيطرة على الأراضي مرادفة للثروة والمكانة والنفوذ في مناطق كثيرة. وتعزيز حصول المرأة على الأراضي وسيطرتها عليها هو وسيلة هامة للارتقاء بمكانتها ولزيادة نفوذها داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وتحسين حصول المرأة على الأراضي وتحسين أمن حيازتها لها هو أمر له آثار مباشرة على الإنتاجية الزراعية، ويمكن أيضاً أن تكون له انعكاسات بعيدة المدى على تحسين رفاه الأسرة المعيشية. فتعزيز ملكية المرأة للأراضي في نيبال، مثلاً، مرتبط بتحسُّن النواتج الصحية بالنسبة للأطفال (Allendorf، ٢٠٠٧).

والأدلة التي تصور أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الأراضي هي أدلة دامغة. فالمرأة في جميع الأقاليم النامية تقل باستمرار احتمالات أن تمتلك أرضاً أو أن تقوم بتشغيل أرض؛ وتقل احتمالات أن تحصل على أرض مؤجرة، وكثيراً ما تكون الأرض التي تحصل عليها ذات نوعية أقل وضمن قطع أصغر من الأراضي.

ويتأتى أشمل بيانات عن حصول المرأة على الأراضي من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بشأن القضايا الجنسانية وحقوق الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠و)، وجُمعت بياناتها من مصادر مختلفة للبيانات، من بينها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والإحصاءات السكانية الزراعية، والمؤلفات الأكاديمية. وتوفر قاعدة البيانات معلومات عن نسب "أصحاب الحيازات الزراعية" من الذكور ومن الإناث. ويُعرَّف صاحب الحيازة الزراعية بأنه الشخص أو مجموعة الأشخاص التي تمارس السيطرة الإدارية على حيازة زراعية. وقد تكون هذه الحيازة مملوكة، أو مؤجرة، أو مخصصة من موارد مملوكة ملكية مشتركة، وقد يجري تشغيلها على أساس زرع محاصيل حصية.

وتتبدى تفاوتات صارخة بين الجنسين في حيازات الأراضي في جميع الأقاليم (الشكل ٨). فالمرأة تمثل أقل من ٥ في المائة من جميع أصحاب الحيازات الزراعية في بلدان شمال أفريقيا وغرب أفريقيا التي تتوافر بيانات عنها. ويُخفي المتوسط البالغ ١٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تباينات واسعة، من أقل من ٥ في المائة في مالي إلى أكثر من ٣٠ في المائة في بلدان من قبيل بوتسوانا والرأس الأخضر وملاوي. ويوجد في أمريكا اللاتينية أعلى متوسط إقليمي لنسبة الإناث ذوات الحيازات الزراعية، وهو ما يتجاوز ٢٥ في المائة في شيلي وإكوادور وبنما.

وإضافة إلى أن الرجل من الأرجح أن يحوز أرضاً فإنه يسيطر عادةً أيضاً على حيازات من الأراضي أكبر من الحيازات التي تسيطر عليها المرأة عادةً. وتُظهر بيانات تمثيلية وقابلة للمقارنة تتعلق بـ ٢٠ بلداً ومستمدة من قاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التابعة لمشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل أن الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور تدير حيازات من الأراضي الزراعية أكبر، في المتوسط، مقارنةً بالأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في جميع البلدان (الشكل ٩). وانعدام المساواة في الحصول على

[٩] تستند المادة الواردة في هذا الفصل إلى منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٠هـ).

الإطار ٤
المزارعات، وربات الأسر المعيشية، وأوجه قصور البيانات

إن البيانات عن المزارعات محدودة. فغالبية النساء اللائي يعملن بالزراعة يفعلن ذلك في إطار وحدة إنتاج الأسرة المعيشية، ولا يمكن عادةً أن تنفصل أنشطتهن عن أنشطة الأسرة المعيشية ككل. وغالبية البيانات المتاحة عن المزارعات مستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتتعلق بأنشطة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث، والتي تمثل أقلية من المزارعات في معظم البلدان. ويتوافر بعض البيانات عن قطع الأراضي التي تقوم إناث بتشغيلها في إطار الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور، أساساً في أفريقيا حيث كثيراً ما يقوم الرجال والنساء بتشغيل قطع أراضي منفصلة. ووحدة الرصد المستخدمة في هذا الفصل (الأفراد، والأسر المعيشية، والمزارع أو قطع الأراضي) تتباين تبعاً للمورد الذي تجري مناقشته وتبعاً لتوافر البيانات.

وشيوع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث أعلى عموماً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما هو في الأقاليم الأخرى (الجدول ألف ٥ في الملحق)، ولكن هذا يخفي تبايناً كبيراً داخل الإقليم. وفي حقيقة الأمر، توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البلدان ذات أعلى معدل (سوازيلند) وكذلك البلدان ذات أدنى معدل (بوركينا فاسو) لشيوع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في الأقاليم النامية.

وينبغي التمييز بين نوعين من الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث: (١) بحكم الواقع، أي تلك التي يوجد فيها شريك ذكر راشد يعمل بعيداً عن الأسرة المعيشية ولكنه يظل ضالعاً من خلال إرساله تحويلات مالية ومن خلال روابط اقتصادية واجتماعية أخرى و(٢) بحكم القانون، أي تلك التي لا يوجد فيها شريك ذكر، كما في حالة المرأة التي تكون أرملة أو مطلقة أو لم تتزوج قط. ولا تتاح عادةً بيانات شاملة للتمييز بين هذين النوعين من الأسر المعيشية، ولكن غالبية الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون وضعها هكذا بحكم القانون في الحالات القليلة التي تتوافر لدينا بيانات عنها. ففي ملاوي وبنما وأوغندا نجد أن نحو ٧٠ في المائة و٦٣ في المائة و٨٣ في المائة، على الترتيب، من جميع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون وضعها هكذا بحكم القانون (Chipande، ١٩٨٧؛ وAppleton، ١٩٩٦؛ وFuwa، ٢٠٠٠)، وفي كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً نجد أن معظم هذه الأسر المعيشية يكون وضعها هكذا بحكم القانون (FAO/GSO/MoP، ٢٠١٠، وFAO/MAF، ٢٠١٠). والدراسات التي تستطيع أن تفصّل حسب نوع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تجد في الأغلب أن الأسر المعيشية التي يكون وضعها هكذا بحكم القانون من الأرجح أن تعاني من طائفة من المساوئ الاقتصادية والاجتماعية (Seebens، ٢٠١٠).

الأراضي أكثر حدة في بنغلاديش وإكوادور وباكستان، حيث متوسط الحيازات من الأراضي لدى الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور تتجاوز ضعف حجم حيازات الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث. وتؤكد نتائج مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسات التي أُجريت في أمريكا اللاتينية (Deere وLeón، ٢٠٠٣) وأفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧) وتبيّن أن الحيازات من الأراضي التي يسيطر عليها الذكور تكون عموماً أكبر من الحيازات التي يسيطر عليها الإناث.

الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية هي أصل أساسي آخر من الأصول في المناطق الريفية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). ففي كثير من البلدان، تمثل الثروة الحيوانية أحد أثمن الأصول الزراعية وتمثل مصدراً للدخل ومراكمة الثروة وتمثل أيضاً مصدراً هاماً لمقاومة الهزات. وتمثل أيضاً حيوانات الجر مصدراً رئيسياً للقوة التي تُستخدم في أغراض الحرث وتطهير الأراضي والنقل في أقاليم كثيرة.

وكما كان الحال في ما يتعلق بالحصول على الأراضي، فإن الأدلة المتعلقة بالحيازات من الثروة الحيوانية تشير إلى وجود أوجه انعدام مساواة منهجية بين الجنسين. فالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور تكون حيازاتها من الثروة الحيوانية أكبر، في المتوسط، من حيازات الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث (الشكل ١٠). ويبدو أن انعدام المساواة في الحيازات من الثروة الحيوانية حاد بالذات في بنغلاديش وغانا ونيجيريا، حيث نجد أن حيازات الذكور أكبر بأكثر من ثلاثة أمثال من حيازات الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث. وفي إندونيسيا وباكستان، اللتين تتضمن قاعدة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل معلومات عن الدخل الذي يتأتى فيهما من الثروة الحيوانية ولكن لا تتوافر معلومات عن الحيازات من الثروة الحيوانية فيهما، نجد أن صافي الدخل الذي يتأتى من

الشكل ٨

نسبة أصحاب الحيازات الزراعية من الذكور والإناث في الأقاليم النامية الرئيسية

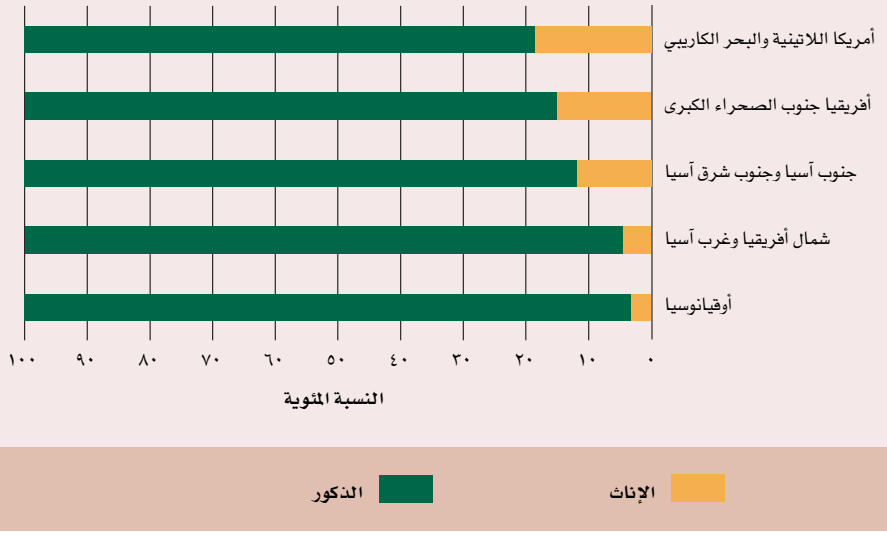

ملاحظة: لا تشمل مجاميع الأقاليم جميع البلدان وذلك بسبب الافتقار إلى بيانات. وترد بيانات على مستوى البلدان في الجدول ألف ٥ في الملحق.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠و.

الشكل ٩

الأصول التي تملكها الأسر الريفية: حجم المزرعة

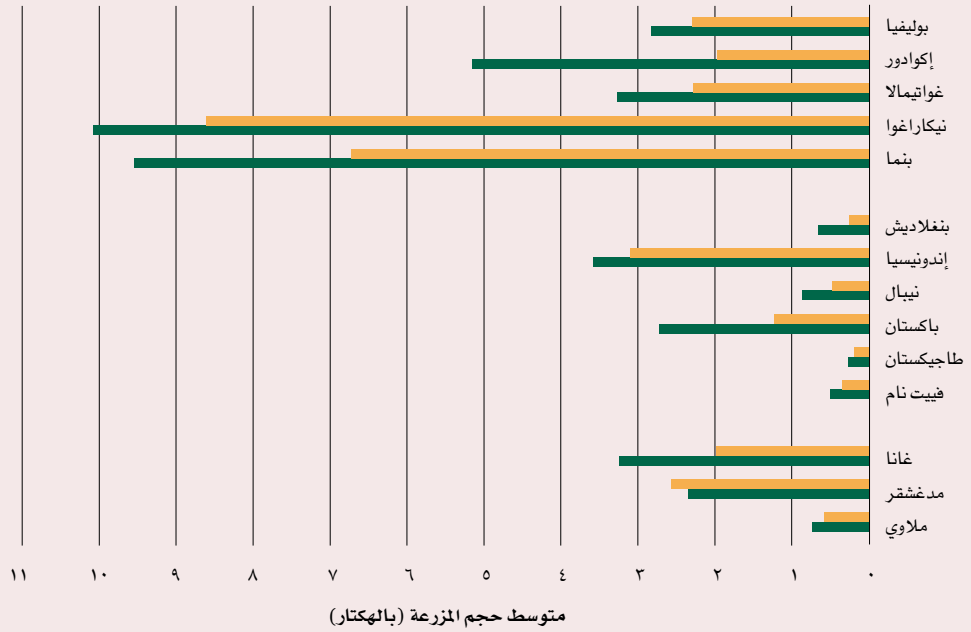

ملاحظة: الفروق بين الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث تكون هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان، باستثناء غواتيمالا وإندونيسيا ومدغشقر ونيكاراغوا.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د، وAnríquez، ٢٠١٠.

الشكل ١٠
الأصول التي تملكها الأسر من الثروة الحيوانية، في الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث

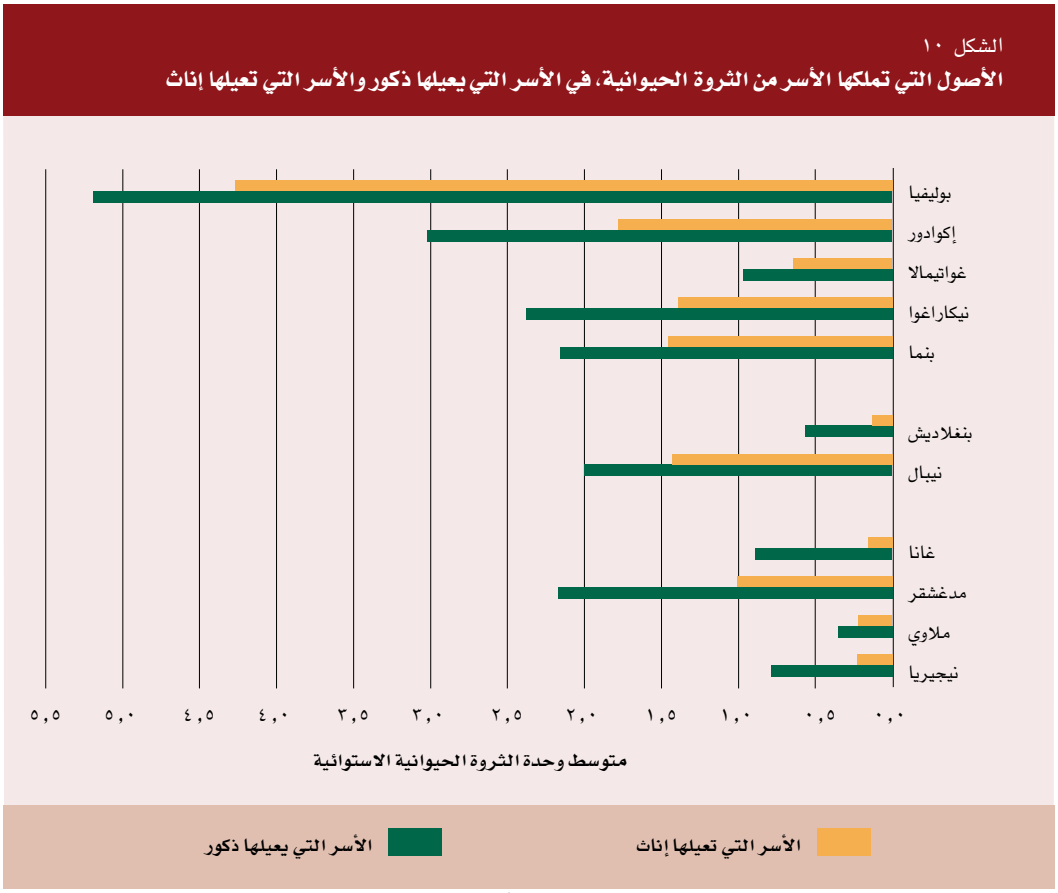

ملاحظات: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وحُسب عدد رؤوس الثروة الحيوانية باستخدام وحدة الثروة الحيوانية الاستوائية، التي تعادل حيواناً وزنه ٢٥٠ كيلوغراماً. ويتباين المقياس حسب الإقليم. فعلى سبيل المثال، في أمريكا الجنوبية، يكون المقياس كما يلي: بقرة واحدة = ٠,٧ وحدة ثروة حيوانية استوائية، وخنزير واحد = ٠,٢، ورأس واحدة من الأغنام = ٠,١، ودجاجة واحدة = ٠,٠١. وتكون الفروق بين الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان باستثناء غواتيمالا.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل، وAnríquez، ٢٠١٠.

الثروة الحيوانية في الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور أعلى بكثير مما هو في حالة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث.

وتوفر قاعدة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل معلومات حسب الأسرة المعيشية ووفقاً للجنس الذي ينتمي إليه رب الأسرة المعيشية، ومن ثم لا تعكس البيانات الاختلافات داخل الأسرة المعيشية في السيطرة على الثروة الحيوانية. وهذه الاختلافات تتباين حسب الثقافة والسياق ولكن، بوجه عام، الرجال مسؤولون عن تربية وتسويق الحيوانات الكبيرة، من قبيل الماشية والجياد والجمال، بينما تسيطر النساء عادةً على الحيوانات الأصغر، من قبيل الماعز والأغنام والخنازير والدواجن (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). ففي نيكاراغوا، مثلاً، تمتلك النساء نحو ١٠ في المائة من الحيوانات والماشية التي تُستخدم في العمل ولكنهن يملكن نسبة تتراوح من ٥٥ في المائة إلى ٦٥ في المائة من الخنازير والدواجن (Deere وAlvarado وTwyman، ٢٠٠٩). وحتى عندما تمتلك النساء معاً حيوانات كبيرة، فإنهن لا يحصلن بالضرورة على الخدمات التي توفرها تلك الحيوانات، مثلما وُجد في حالة المرأة الهندية واستخدام الثور (Chen، ٢٠٠٠).

وتقيس بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل الثروة الحيوانية من حيث القيمة المادية – وحدات الثروة الحيوانية الاستوائية – ولكن النتائج تتسق مع الدراسات الأخرى التي تقدّر قيمة الحيازات من الثروة الحيوانية. فالبيانات المستمدة من شمال نيجيريا، مثلاً، تشير إلى أن قيمة حيازات الرجال من الثروة الحيوانية تبلغ نحو ضعف حيازات النساء (Dillon وQuiñones، ٢٠١٠). وتجد الدراسة ذاتها أن الرجال والنساء يستخدمون الثروة الحيوانية استخداماً مختلفاً كمستودع للثروة وكوسيلة للوقاية من الهزات. ومن الأرجح أن يمتلك الرجل أصولاً على شكل حيوانات كبيرة من قبيل الأبقار والثيران بينما من الأرجح أن تمتلك المرأة أصولاً على شكل حيوانات صغيرة، وسلع معمّرة، وحُليّ. وتستنزف المرأة عادةً ما لديها من أصول بسرعة أكبر من سرعة استنزاف الرجل لما لديه من أصول استجابة للأزمات وعندما يتقدم عمرها (Dillon وQuiñones، ٢٠١٠).

العمل في المزرعة

يتوقف توافر العمل على مقدار اليد العاملة الأسرية التي يمكن للأسرة المعيشية أن تحشدها وعلى اليد العاملة التي يمكن الاستعانة بها في أسواق العمل المحلية. ومعوقات العمل يمكن أن تكون أكثر حدة بالنسبة لكل من النساء والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث مقارنةً بالرجال والأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور وذلك لأسباب متعددة. فالمرأة تواجه عموماً معوقات قاصرة عليها كعاملة زراعية وفي الاستعانة باليد العاملة. وتشكل المستويات المنخفضة من رأس المال البشري – التعليم، والصحة، والتغذية – معوقاً لإنتاجية عمل المرأة في قطاع الزراعة وفي غيره من القطاعات (Behrman وAlderman وHoddinott، ٢٠٠٤) (الإطار ٥). وثمة بعض القضايا التغذوية، من قبيل نقص الحديد، الذي يؤثر مباشرة على إنتاجية العمل ويُعتبر واسع الانتشار، ذات صلة بالمرأة على وجه الخصوص (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠). فكثيراً ما يكون هناك تقسيم صريح للعمل بين الجنسين في ما يتعلق بمهام زراعية معينة، مما يؤدي إلى عدم سهولة استبدال اليد العاملة من الذكور بيد عاملة من الإناث أو العكس. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة مقيدة من حيث الوقت بالمهام المنزلية من قبيل تقديم الرعاية وجمع الحطب وجلب الماء (McGuire وPopkin، ١٩٧٠؛ وQuisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠).

وتواجه الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث معوقات أشد من حيث العمل مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور وذلك لأن الأسر الأولى يكون عدد أفرادها أقل عادةً ولكن يكون عدد المعالين فيها أكبر. وفي بعض المناطق، تضيف هجرة الذكور الخارجية إلى العائق الذي تفرضه أصلاً المهام الزراعية المحددة حسب الجنس (Peters، ١٩٨٦). وقد تحصل الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث على مساعدة من أقارب ذكور ولكن فقط بعد أن يكون الرجال قد اعتنوا بقطع الأراضي الخاصة بهم. وكون الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تزرع عادة قطعاً أصغر من الأراضي قد لا يعوض عن التوافر الأقل لليد العاملة الأسرية. فعلى سبيل المثال، من بين صغار مزارعي الذرة في ملاوي تملك الإناث مساحة أقل من الأراضي ومع ذلك فإنهن يستخدمن ما يقل بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة من مجموع العمل لكل هكتار مقارنةً بنظرائهن الذكور، وقدر كبير من ذلك العمل يوفره

الإطار ٥
إنتاجية العمل والجوع والتغذية والصحة

إن الجوع والتغذية والصحة هي عوامل تحدد بقوة قدرة أي شخص على العمل، وإنتاجيته، وتطوره الإدراكي. وفي ما يتعلق بالتغذية، لا يجمع سوى ٣٧ بلداً نامياً بيانات عن نقص الطاقة المزمن في ما يتعلق بالرجل والمرأة على حد سواء (الجدول ألف ٦ في الملحق) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠). وفي ١٧ بلداً يبلغ الاختلاف بين نسبة الرجال ذوي نقص الطاقة المزمن ونسبة النساء ذوات نقص الطاقة المزمن نقطة مئوية واحدة أو يقل عن ذلك. ومن بين البلدان الـ ٢٠ المتبقية، توجد في ١٣ بلداً نسبة أعلى للنساء ذوات نقص الطاقة المزمن. واستناداً إلى عمليات الرصد القليلة هذه، يبدو أن المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقل احتمالات معاناتها من نقص الطاقة المزمن عن احتمالات حدوث ذلك بالنسبة للرجل بينما نجد أن المرأة في أمريكا الجنوبية وآسيا، وبخاصة في جنوب شرق آسيا تزيد احتمالات معاناتها من نقص الطاقة المزمن مقارنةً بالرجل. وتتسق البيانات المبلغ عنها في ما يتعلق بالراشدين مع تلك المتاحة بشأن الأطفال ناقصي الوزن (ممن هم دون سن الخامسة). فعلى سبيل المثال، نجد في آسيا والمحيط الهادئ أن نسبة البنات ناقصات الوزن أكبر من نسبة البنين ناقصي الوزن، بينما نجد العكس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ومع أن المرأة في بعض المواقع وضعها سيئ في ما يتعلق بالجوع والتغذية، فإن هذا لا ينطبق بوجه عام. ومع ذلك، ثمة قضايا صحية وتغذوية معينة تقتصر على المرأة. فعلى سبيل المثال، تزيد احتياجات المرأة من الطاقة واحتياجاتها التغذوية أثناء الحيض والحمل والإرضاع، وتؤثر حالتها التغذوية على نسلها. وثمة دليل أيضاً على أن معدل اعتلال صحة المرأة أعلى من معدل اعتلال صحة الرجل – ليس فحسب لأنها تعيش مدة أطول منه – وتقل احتمالات حصولها على الخدمات الصحية مقارنةً بالرجل (Buvinic وآخرون، ٢٠٠٦). ومن ثم، فإن الاختلافات بين الجنسين من حيث التغذية والصحة يمكن أن تكون لها انعكاسات هامة على صعيد السياسات بالنسبة للمجتمع.

والتدخلات على صعيد السياسات التي تتناول قضايا محددة بشأن صحة وتغذية المرأة هامة، ولكن طابعها ونطاقها ينبغي أن يعكسا دائماً السياق والموقع المحددين.

الأطفال، الذين يتوجب عليهم أن يعملوا لكي يعوضوا النقص الناجم عن الواجبات الأخرى لأمهاتهم (Takane، ٢٠٠٨).

والمسؤوليات الأسرية والمجتمعية ومتطلبات العمل المحددة حسب الجنس تعني أن المزارعات لا يمكن أن يزرعن بنفس الإنتاجية التي يزرع بها الرجال، وهذه المسؤوليات والمتطلبات تجعل من الأصعب بالنسبة لهن أن يستجبن عندما ترتفع أسعار المحاصيل. وتبعاً للأعراف الثقافية، يتوقف بعض الأنشطة الزراعية، من قبيل الحرث والرش، على الحصول على يد عاملة من الذكور لأن المزارعات يواجهن بدون هذه اليد العاملة تأخيرات قد تفضي إلى خسائر في الإنتاج. فعلى سبيل المثال، تحتاج النساء اللائي يزرعن الذرة في ملاوي إلى يد عاملة من الذكور من أجل الحرث، ولكن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كثيراً ما تفتقر إلى أفراد ذكور في الأسرة يمكن أن يقوموا بالعمل وقد لا تكون لديها النقود اللازمة للاستعانة بيد عاملة من الذكور. ونتيجة لذلك، تزرع النساء قطعاً أصغر من الأراضي ويحققن غلات أقل (Gilbert وSakala وBenson، ٢٠٠٢). وشبكة المعوقات هذه تعني أن النساء في ملاوي يواجهن صعوبة في زرع محاصيل نقدية من قبيل التبغ أو الذرة المحسّنة التي قد تستلزم مدخلات مشتراة، لأنهن لا يمكن أن يتأتى لهن الدخل اللازم للحصول على ائتمان وضمان السداد. ومعوقات العمل هذه في بعض الحالات قد تحول دون أن تتقدم حتى الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث بطلب للحصول على ائتمان (Chipande، ١٩٨٧). وتحقق أيضاً الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في إثيوبيا، حيث تقتضي الأعراف الثقافية أن يضطلع الرجال بعملية الحرث، غلات أقل بسبب محدودية حصولها على يد عاملة من الذكور (Holden وShiferaw وPender، ٢٠٠١).

التعليم

إن رأس المال البشري عامل رئيسي في تحديد الفرص المتاحة للأفراد في المجتمع ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة الإنتاجية للأسر المعيشية وبرفاهها الاقتصادي والاجتماعي. ومستوى رأس المال البشري المتاح في أسرة معيشية (الذي يُقاس عادةً باعتباره تعليم رب الأسرة المعيشية أو متوسط تعليم الأفراد الراشدين في الأسرة المعيشية ممن هم في سن العمل) يرتبط ارتباطاً وثيقاً

الشكل ١١
تعليم أرباب الأسر الريفية من الذكور والإناث

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د، وAnríquez، ٢٠١٠.

الشكل ١٢
الفروق بين الجنسين في معدلات الانتظام في التعليم الابتدائي الريفي

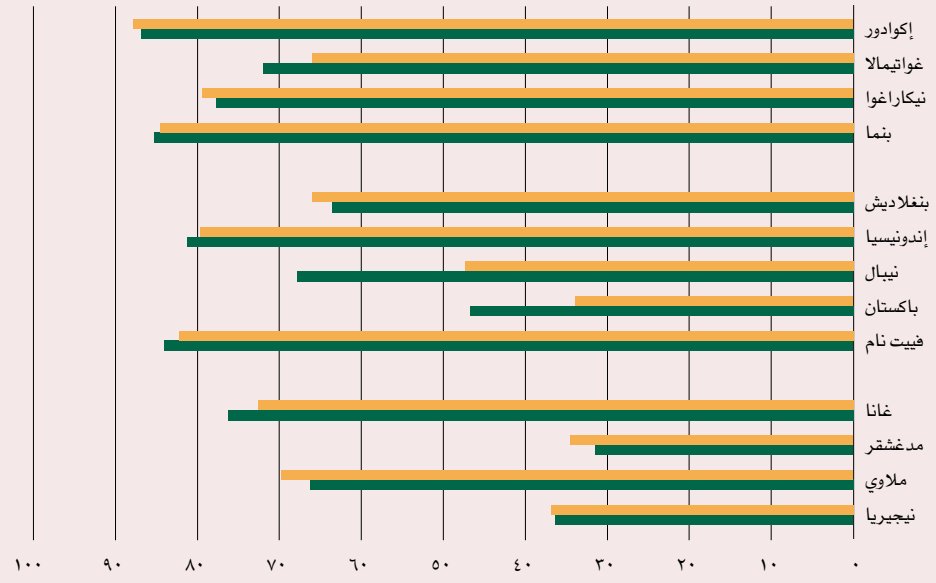

ملاحظة: تُعرّف معدلات الانتظام بأنها عدد الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي المنتظمين في المدارس الابتدائية، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي الرسمي. ويعني كون العدد إيجابياً أن انتظام الذكور يفوق انتظام الإناث. وغانا وغواتيمالا ونيبال وباكستان هي وحدها التي تختلف اختلافاً كبيراً من الناحية الإحصائية عن صفر عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل.

بمقاييس من قبيل الإنتاجية الزراعية، ودخل الأسرة المعيشية، والنواتج التغذوية – وهي مقاييس تؤثر جميعها في نهاية المطاف على رفاه الأسرة المعيشية ونموها الاقتصادي على المستوى الوطني (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ).

والفروق بين الجنسين في التعليم كبيرة وواسعة الانتشار (الشكل ١١). فربات الأسر المعيشية تعليمهن أقل من تعليم نظرائهن الذكور في جميع البلدان التي تشملها العينة باستثناء بنما، حيث لا يعتبر الفرق هاماً إحصائياً. وتشير البيانات إلى أن ربات الأسر المعيشية في المناطق الريفية وضعهن غير موات في ما يتعلق بمراكمة رأس المال البشري في معظم البلدان النامية، بصرف النظر عن الإقليم أو مستوى التنمية الاقتصادية.

ويعكس هذا الدليل تاريخ التحيز ضد البنات في التعليم. وعلى الرغم من هذا التحيز، فإن مراكمة رأس المال البشري هي فئة من فئات الأصول التي ضاقت فيها بوضوح الفجوة بين الجنسين خلال العقود الأخيرة. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز كان متفاوتاً بين الأقاليم وعلى الرغم من استمرار وجود فجوات هامة، فقد تحققت مكاسب كبيرة في معدلات القيد في المدارس الابتدائية بالنسبة للبنات، وانكمشت فجوة الفارق بين البنين والبنات. ومن بين البلدان المائة والستة التي التزمت بالهدف الإنمائي ٣ للألفية المتعلق بتحقيق التعادل بين الجنسين في الحصول على التعليم، حقق ٨٣ بلداً الهدف بحلول سنة ٢٠٠٥ (البنك الدولي، ٢٠٠٧ب). وحققت غالبية البلدان التي تشملها قاعدة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل التعادل بين الجنسين في الانتظام في المدارس الابتدائية (وهذا التعادل يُعرَّف بأنه عدم وجود فارق هام إحصائياً بين معدلات انتظام الذكور ومعدلات انتظام الإناث) (الشكل ١٢). ومن أهم أوجه التقدم التي تحققت للمرأة في أمريكا اللاتينية كان ما تحقق في مجال التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، ومع ذلك فإن فجوة كبيرة بين الجنسين ما زالت مستمرة في أوساط جماعات السكان الأصليين في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية. وما زالت الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم – من حيث مستوى القيد ومن حيث التحصيل التعليمي أيضاً – تبلغ أشد درجات اتساعها في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الإطار ٦
المرأة في التعليم العالي الزراعي وفي قطاع البحوث الزراعية في أفريقيا[١]

إبان سنة ٢٠٠٨، أجرى برنامج مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية وبرنامج المرأة الأفريقية في مجال البحث والتطوير الزراعيين دراسة استقصائية للتوصل إلى مؤشرات للقدرة مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة تشمل ١٢٥ هيئة من هيئات البحوث الزراعية والتعليم العالي الزراعي في ١٥ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٢] وقد وجدت الدراسة أن مجموعة المهنيات العاملات في تلك الهيئات قد زادت بنسبة قدرها ٥٠ في المائة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠٧/٢٠٠٨ وأن ٤ بلدان (بوتسوانا ونيجيريا والسنغال وزامبيا) من البلدان الخمسة عشر شهدت تضاعف عدد الموظفات لديها في هذه الهيئات. ومن حيث القيمة النسبية، زادت نسبة النساء في مجموع الموظفين المهنيين من ١٨ في المائة إلى ٢٤ في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد حدثت هذه الزيادة في جميع مستويات الشهادات العلمية الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) ولكنها تباينت تبايناً كبيراً بين البلدان الخمسة عشر (الشكلان ألف وباء). فقد كانت مشاركة الإناث في البحوث الزراعية والتعليم العالي الزراعي عالية بالذات في جنوب أفريقيا (٤١ في المائة)، وموزامبيق (٣٥ في المائة)، وبوتسوانا (٣٢ في المائة). وعلى العكس من ذلك، كانت النساء يمثلن نسبة صغيرة فحسب من الموظفات المهنيات العاملات في مجال الزراعة في إثيوبيا (٦ في المائة)، وتوغو (٩ في المائة)، والنيجر (١٠ في المائة)، وبوركينا فاسو (١٢ في المائة). ومقارنةً ببلدان أخرى في الإقليم، كانت الموظفات المهنيات أكثر تعليماً نسبياً في كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا، حيث لدى أكثر من ربع المجموع شهادات دكتوراه.

والاتجاهات المستقبلية في ما يتعلق بمشاركة الإناث في البحوث الزراعية ستتأثر بالمستويات الحالية لقيد الطلبة وتخرجهم. فقد تزايد عدد النساء اللائي يلتحقن بالتعليم العالي، ليس فحسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بل أيضاً في أقاليم أخرى من العالم (معهد الإحصاء التابع لليونسكو، ٢٠٠٦؛ واليونسكو، ٢٠٠٤). ويبدو أن هذا هو الوضع أيضاً في ما يتعلق بالعلوم الزراعية، ولكن للأسف لا توجد بيانات عن الاتجاهات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة. ومع ذلك فإن غالبية الطالبات اللائي يدرسن العلوم الزراعية ملتحقات ببرامج للحصول على شهادة البكالوريوس. ويصدق هذا أيضاً على الطلبة الذكور ويعكس حقيقة أن كليات ومدارس زراعية كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليس لديها إلا برامج صغيرة للحصول على الدكتوراه وللحصول على الماجستير.

الشكل ألف

التغير في متوسط نسب الإناث بين الموظفين الفنيين في المؤسسات الزراعية ومؤسسات التعليم العالي في ١٤ بلداً أفريقيا، حسب مستوى الشهادة العلمية، من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

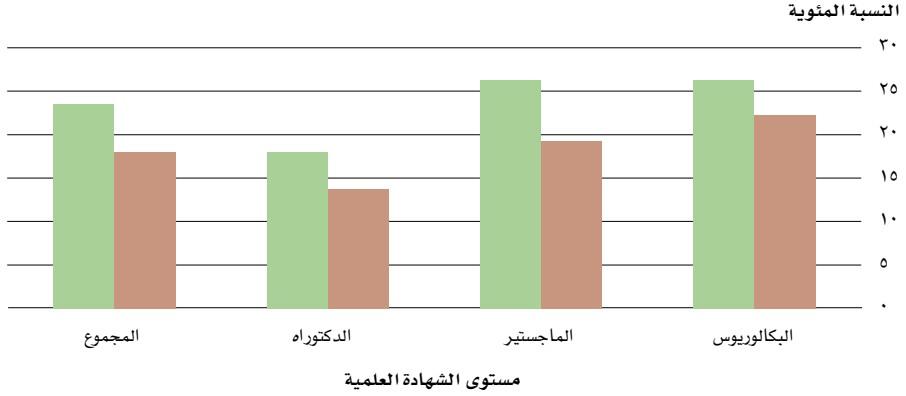

ملاحظة: باستثناء موزامبيق وذلك بسبب عدم توافر بيانات عن ٢٠٠١/٢٠٠٠.

المصدر: Beintema and Di Marcantonio، ٢٠٠٩، استناداً إلى مجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

الشكل باء

التغيُّر في نسب الإناث بين الموظفين الفنيين، حسب عدد الأفراد، من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

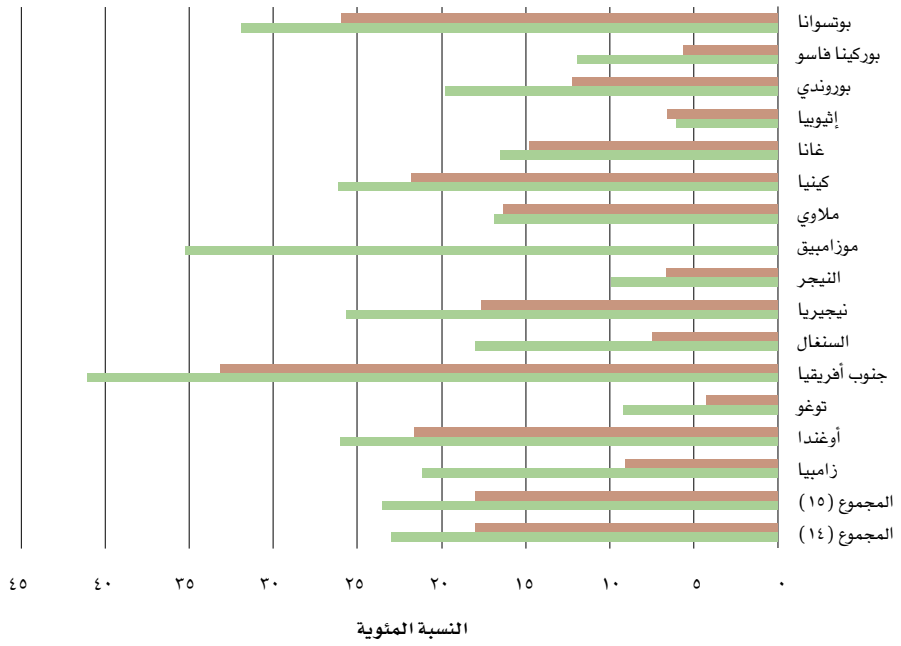

ملاحظة: باستثناء موزامبيق وذلك بسبب عدم توافر بيانات عن ٢٠٠٠/٢٠٠١.

المصدر: Beintema and Di Marcantonio، ٢٠٠٩، استناداً إلى مجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

ويشير تزايد نسبة النساء المهنيات العاملات في مجال الزراعة ونسبة الطالبات اللائي يدرسن العلوم الزراعية إلى أن الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالعلوم الزراعية في أفريقيا ربما تكون آخذة في الانكماش، لا سيما في أفريقيا الجنوبية. ولكن الزيادة في عدد النساء اللائي يلتحقن بمجال البحوث الزراعية وبمؤسسات التعليم العالي الزراعية تتمثل في معظمها في موظفات صغيرات السن لديهن مستوى أقل من الشهادات العلمية ويكن في بداية السلم الوظيفي، تماماً كما هو الحال بالنسبة للزيادة في عدد الرجال. وفي المتوسط، كان أكثر من نصف الموظفات المهنيات في عينة البلدان الخمسة عشر تقل أعمارهن عن ٤١ سنة مقارنةً بنسبة قدرها ٤٢ في المائة من مجموع الموظفين المهنيين الذكور. وفي المتوسط، كان لدى ٣١ في المائة من مجموع الموظفات و٢٧ في المائة من مجموع الموظفين شهادة البكالوريوس. وهذه المتوسطات للبلدان الخمسة عشر تُخفي، مرة أخرى، وجود تباين واسع بين البلدان (انظر Beintema وDi Marcantonio، ٢٠٠٩).

وتنخفض نسبة النساء بدرجة غير متناسبة عند الدرجات الأعلى في السلم الوظيفي. فلم تكن النساء يشغلن إلا ١٤ في المائة فقط من المناصب الإدارية، وهي نسبة أقل كثيراً من النسبة الإجمالية للموظفات المهنيات العاملات في مجال الزراعة. ولذا فإن المرأة ممثلة تمثيلاً أقل في مناصب البحوث والإدارة وصنع القرار العالية المستوى مقارنةً بزملائها الذكور.

[١] هذا القسم أعدته Nienke Beintema ويستند إلى مجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (www.asti.cgiar.org)، وBeintema (٢٠٠٦)، وBeintema وDi Marcantonio (٢٠٠٩). ومجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية يديرها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ أما برنامج المرأة الأفريقية في مجال البحث والتطوير الزراعيين فتديره الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وبرنامج القضايا الجنسانية والتنوع.

[٢] بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وإثيوبيا وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتوغو وأوغندا وزامبيا.

وعدا عن التحصيل التعليمي العام، يعتبر التعليم العالي للمرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية هاماً على وجه الخصوص في الأقاليم التي تمثل فيها المرأة جزءاً كبيراً من قطاع الزراعة. وقد زاد عدد النساء العاملات في البحوث العلمية والتكنولوجية في البلدان الصناعية والبلدان النامية زيادة كبيرة في العقود الأخيرة، ولكنه ما زال منخفضاً في معظم البلدان. وثمة حاجة ماسة إلى زيادة تمثيل المرأة في البحوث الزراعية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشارك المرأة مشاركة كبيرة في قوة العمل الزراعية. وباستطاعة العالمات ومديرات البحوث والمحاضِرات والأستاذات أن يوفرن وجهات نظر ثاقبة ومنظورات مختلفة وأن يساعدن هيئات البحوث على التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات الفريدة والملحة التي يواجهها المزارعون الأفارقة. ويمكن أيضاً أن يكن بمثابة قدوة للطلبة وللنساء الأخريات اللائي يعملن في قطاع الزراعة. وقد تحقق قدر كبير من التقدم في زيادة نسبة المهنيات العاملات في مؤسسات التعليم العالي الزراعية ومؤسسات البحوث الزراعية في أفريقيا (الإطار ٦).

المعلومات والإرشاد

إن وجود معلومات جيدة وحسنة التوقيت بشأن التكنولوجيات والأساليب الجديدة هو أمر أساسي للمزارعين عند اتخاذ قرار بشأن تطبيق ابتكار أو عدم تطبيقه. ومع أن خدمات الإرشاد الخاصة تلعب دوراً متزايداً في بعض البلدان، مثل البرازيل والصين والهند، فإن خدمات الإرشاد العامة تظل هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن التكنولوجيات الجديدة بالنسبة للمزارعين في معظم البلدان النامية. وتشمل خدمات الإرشاد الطائفة الواسعة من الخدمات التي يقدمها الخبراء في مجالات الزراعة والأعمال الزراعية والصحة وغيرها ويكون القصد منها هو تحسين إنتاجية السكان الريفيين ورفاههم العام. فتقديم الإرشاد الزراعي يمكن أن يفضي إلى زيادات كبيرة في الغلة. ومع ذلك، ما زال تقديم الإرشاد في الاقتصادات النامية منخفضاً بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، ويكون استخدام المرأة لخدمات الإرشاد أقل عادةً من استخدام الرجل لتلك الخدمات (Meinzen-Dick وآخرون، ٢٠١٠). ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في ١٩٨٨–١٩٨٩ بشأن منظمات الإرشاد شملت ٩٧ بلداً ببيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة (وهي أشمل دراسة)، كانت نسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من جميع موارد الإرشاد موجهة إلى المرأة. وعلاوة على ذلك، كانت الإناث يمثلن نسبة لا تتجاوز ١٥ في المائة من العاملين في مجال الإرشاد (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣).

وفي السياقات الاجتماعية التي تُقيَّد فيها اللقاءات بين النساء والرجال الذين لا ينتمون إلى نواة الأسرة، يؤدي الافتقار إلى عاملات في مجال الإرشاد إلى منع النساء فعلياً من المشاركة. ويتباين تفضيل العاملات في مجال الإرشاد على الذكور العاملين في هذا المجال، حسب البلد والوضع الزواجي. ففي غانا، مثلاً، يتساوى اتصال المزارعين والمزارعات في الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور مع العاملين في مجال الإرشاد ولكن المزارعات في الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون اتصالهن بأولئك العاملين أقل كثيراً، وإن كن على استعداد للتحدث إلى عاملين من الجنسين (Doss وMorris، ٢٠٠١). وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، من الناحية الأخرى، تفضل مزارعات كثيرات التحدث إلى موظفة إرشاد، وبحلول سنة ١٩٩٧ كانت النساء يمثلن ثلث موظفي الإرشاد، بعد أن كانت هذه النسبة صفراً تقريباً قبل ١٥ سنة (Due وMagayane وTemu، ١٩٩٧).

ومع ذلك، حتى عندما تحصل المرأة على خدمات إرشاد، فإن فوائد ذلك قد لا تكون واضحة. ففي كينيا، ساهم الاتصال بموظفي الإرشاد مساهمة كبيرة وإيجابية في الإنتاج في قطع الأراضي التي يديرها ذكور، ولكن ليس بالضرورة في قطع الأراضي التي تديرها إناث (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤). ويتصل عادة موظفو خدمات الإرشاد بالمزارعين الذكور أكثر من اتصالهم بالمزارعات وذلك بسبب التصور المغلوط العام الذي مؤداه أن المرأة لا تزرع وأن المشورة الإرشادية سوف "تتساقط" حتماً من رب الأسرة المعيشية إلى جميع أفرادها الآخرين. وكثيراً ما تكون خدمات الإرشاد موجهة إلى المزارعين الذين من الأرجح أن يأخذوا بالابتكارات الحديثة، من قبيل المزارعين الذين توجد لديهم موارد كافية في مجالات مستقرة جيداً. وكما نوقش أعلاه، تقل احتمالات حصول المرأة على الموارد وقد يتغاضى عنها لهذا السبب مقدمو خدمات الإرشاد (Meinzen-Dick وآخرون، ٢٠١٠).

وأخيراً، فإن الطريقة التي تقدّم بها خدمات الإرشاد يمكن أن تعوق المزارعات في ما يتعلق بالحصول على معلومات عن الابتكارات. فالمرأة يكون مستوى تعليمها أقل عادةً من مستوى تعليم الرجل، مما قد يحد من مشاركتها النشطة في التدريب الذي يستخدم الكثير من المواد المكتوبة. وقد تعوق قيود الوقت والتحفظات الثقافية المرأة عن المشاركة في أنشطة الإرشاد، من قبيل الأيام الحقلية، خارج قريتها أو ضمن مجموعات مختلطة (Meinzen-Dick وآخرون، ٢٠١٠).

وقد استُحدثت واختُبرت نُهج متعددة جديدة وتشاركية للإرشاد في العقد المنصرم في محاولة للابتعاد عن نموذج

تقديم خدمات الإرشاد من القمة نحو تقديم خدمات موجهة من المزارعين بدرجة أكبر. وهذه النُهج يمكن أن تستهدف المرأة بفعالية وأن تزيد من استيعابها للابتكارات (Davis وآخرون، ٢٠٠٩) وسوف تُناقش في الفصل ٥. ويمكن أيضاً أن تفضي النُهج التشاركية التي تشجع الاتصال بين المزارعين والباحثين إلى وجود حلقات إيجابية لإبداء التعليقات تتيح للباحثين تكييف الابتكارات حسب الاحتياجات المحلية.

ويمكن أيضاً لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، من قبيل الإذاعة والهواتف المحمولة والحواسيب وخدمات الإنترنت، أن تلعب دوراً هاماً في نقل المعلومات. فهذه التكنولوجيات تتيح فرصاً للحصول على المعلومات وتبادلها بدرجة أسرع، وللتواصل الشبكي، ولتعبئة الموارد، وللأغراض التعليمية. ولقد تضاعف عدد الاشتراكات في شبكات الهواتف المحمولة في البلدان النامية منذ سنة ٢٠٠٥. وحالياً، أصبح ٥٧ من بين كل ١٠٠ من السكان في البلدان النامية لديه اشتراك في شبكة هواتف محمولة (بعد أن كان هذا العدد يبلغ ٢٣ في سنة ٢٠٠٥) (الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٠). وقد تكون هذه التكنولوجيات مفيدة للمرأة الريفية التي تكون قدرتها مقيدة في ما يتعلق بالانتقال إلى أسواق بعيدة. وقد تواجه المرأة الريفية حواجز في ما يتعلق بالحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بسبب محدودية تعليمها والمعوقات المالية والمعوقات التي تواجهها من حيث الوقت. والمواقع التي يسهل على المرأة زيارتها ويكون من الملائم بالنسبة لها أن تزورها يمكن أن تساعد على تحسين حصول المرأة على تلك التكنولوجيات (Best وMaier، ٢٠٠٧).

الخدمات المالية

تتيح الخدمات المالية، من قبيل الادخار والائتمان والتأمين، فرصاً لتحسين الناتج الزراعي والأمن الغذائي والحيوية الاقتصادية على كل من مستوى الأسرة المعيشية ومستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. وقد أظهرت دراسات كثيرة أن تحسين حصول المرأة المباشر على الموارد المالية يؤدي إلى توظيف استثمارات أكبر في رأس المال البشري على شكل صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم.

ويتوجب على المنتجين الذين لا يستطيعون تغطية مصروفاتهم في الأجل القصير أو الذين يريدون شراء

الشكل ١٣
استخدام الائتمان من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور في المناطق الريفية

ملاحظة: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وتحسب الفجوة بين الجنسين باعتبارها الفارق بين النسبة المئوية لمن يستخدم الائتمان من الأسر التي يعيلها ذكور ومن الأسر التي تعيلها إناث.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل.

تكنولوجيات أكثر إنتاجية ولكنها أقل تكلفة أن يعتمدوا إما على الأسواق الائتمانية أو على مصادر أخرى للحصول على الائتمان. فبدون الحصول على ائتمان، قد لا يتمكن المنتجون من تحمُّل المخاطر والتكاليف الأولية المرتبطة بالابتكارات والاستثمار الضروري لتحسين إنتاجيتهم ودخلهم ورفاههم.

وتبيِّن الأدلة أن أسواق الائتمان ليست محايدة بالنسبة للجنسين، فالحواجز القانونية والأعراف الثقافية تمنع المرأة أحياناً من أن يكون لها حساب مصرفي أو أن تدخل طرفاً في عقود مالية بحد ذاتها. وتكون للمرأة سيطرة أقل عموماً على أنواع الأصول الثابتة التي تكون ضرورية عادةً كضمانة للحصول على قروض. وكثيراً ما يؤدي التمييز المؤسسي من جانب مؤسسات الإقراض في القطاعين الخاص والعام إلى إخراج المرأة من السوق أو إلى منح المرأة قروضاً أقل من تلك التي تُمنح للرجل من أجل أنشطة مماثلة (Fletschner، ٢٠٠٩؛ والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

وفي سبعة من البلدان التسعة التي تشملها مجموعة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل، تقل احتمالات استخدام الأسر المعيشية الريفية التي تتولى المسؤولية عنها إناث للائتمان مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور (الشكل ١٣). ففي مدغشقر، مثلاً، نجد أن نسبة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث وتستخدم الائتمان تقل بتسع نقاط مئوية عن نسبة الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور وتستخدم الائتمان. وحالتا غانا وبنما جديرتان بالملاحظة من حيث أنه لا توجد فجوة بين الجنسين فيهما في ما يتعلق باستخدام الائتمان.

والفجوة بين الجنسين في الحصول على الائتمان تؤكدها أدلة أخرى أيضاً. ففي نيجيريا، مثلاً، يحصل على ائتمان رسمي ١٤ في المائة من الذكور و٥ في المائة فقط من الإناث، أما في كينيا فتبلغ هاتان النسبتان ١٤ في المائة للذكور و٤ في المائة للإناث (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤). وفي أوغندا، تحصل النساء اللائي يباشرن الأعمال الحرة على نسبة لا تتجاوز ١ في المائة من الائتمان المتاح في المناطق الريفية (Dolan، ٢٠٠٤). وفي أوغندا أيضاً، نجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث أفادت جميعها عن رغبتها في التوسع في أنشطتها الزراعية ولكنها تفتقر إلى ما يلزم من نقود لشراء أرض ومدخلات من قبيل البذور والأسمدة ومبيدات الآفات، و/أو للاستعانة بيد عاملة. وذكرت هذه الأسر عدم حصولها على ائتمان باعتباره أحد أبرز الحواجز التي تحول دون تنويع سبل معيشتها (Ellis وManuel وBlackden، ٢٠٠٦).

وفي بنغلاديش، حصلت النساء على نحو ٥ في المائة من القروض التي صرفتها المؤسسات المالية للمناطق الريفية في سنة ١٩٨٠ وعلى ما يتجاوز بدرجة طفيفة ٥ في المائة في سنة ١٩٩٠، رغم نشوء برامج ائتمانية خاصة من أجل المرأة في بنغلاديش أثناء الفترة التي شملتها البحوث (Goetz وGupta، ١٩٩٦). ويشير مزيد من الأدلة من بنغلاديش إلى أنه حتى عندما تنجح البرامج في تحسين حصول المرأة على الائتمان فإنها قد لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول: فقد وجد White (١٩٩١) أن نحو ٥٠ في المائة من القروض التي حصلت عليها النساء قد استُخدمت من أجل الأنشطة الإنتاجية للرجال؛ وأفاد Goetz وGupta (١٩٩٦) بأن النساء احتفظن بالسيطرة الكاملة أو بسيطرة كبيرة على استخدام القروض في ٣٧ في المائة فقط من جميع الحالات؛ بينما أفاد Chowdhury (٢٠٠٩) بأن تقديم الائتمان للمرأة من بنك غرامين كان مرتبطاً ارتباطاً إيجابياً وكبيراً بأداء المشاريع المتناهية الصغر التي يديرها ذكور ولكنه لم يكن كذلك في حالة المشاريع التي تديرها إناث.

وفي شرق آسيا، نجد أن الأدلة المتعلقة بالتحيزات في الحصول على الائتمان هي أدلة متفاوتة. ففي الصين، وجد de Brauw وآخرون (٢٠٠٨) أن حصول الأسر المعيشية التي تدير فيها النساء مزارعهن الخاصة على الأراضي والائتمان يبدو مماثلاً تقريباً لما تحصل عليه الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. من ناحية الأخرى، تشير دراسة مشتركة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢) في فييت نام إلى أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون اقتراضها أقل، وحصولها على الائتمان الرسمي أقل، وتدفع فائدة أعلى على القروض مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها الذكور والإناث معاً.

وفي ما يتعلق بأمريكا اللاتينية، تفيد Fletschner (٢٠٠٩) بأن المرأة في الأسر المعيشية الزراعية في باراغواي لا تحصل عادةً على قروض إلا من التعاونيات الائتمانية، لا من البنوك الحكومية أو البائعين بالجملة. وتبيِّن النتائج التي توصلت إليها Fletschner أن المرأة تقل احتمالات استخدامها للائتمان مقارنة بالرجل في ظل تكافؤ ظروفهما الاجتماعية – الاقتصادية وأن المرأة لا تتمكن دائماً من الاعتماد على زوجها لمساعدتها في التغلب على المعوقات الائتمانية. وهذه المعوقات التي تحول دون حصول المرأة على رأس مال تترك أثراً سلبياً كبيراً على قدراتها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى فقدان الكفاءة المرتبط بقيود الزوج الائتمانية، عندما لا تتمكَّن النساء من تأمين متطلباتهن الائتمانية، تشهد أسرهن انخفاضاً إضافياً في الكفاءة بنسبة ٢٥٪. (Fletschner، ٢٠٠٨).

التكنولوجيا

إن الحصول على التكنولوجيا الجديدة أمر حاسم الأهمية في ما يتعلق بالحفاظ على الإنتاجية الزراعية وتحسينها. وتوجد فجوات بين الجنسين في ما يتعلق بطائفة واسعة من التكنولوجيات الزراعية، ومن بينها الآلات والأدوات، والأنواع المحسنة من النباتات ومن السلالات الحيوانية، والأسمدة، وتدابير مكافحة الآفات، وتقنيات الإدارة. ويؤدي عدد من المعوقات، من بينها الفجوات بين الجنسين الموصوفة أعلاه، إلى أوجه انعدام مساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات الجديدة والأخذ بها، وكذلك في ما يتعلق باستخدام المدخلات المشتراة والتكنولوجيات القائمة.

ويتوقف استخدام المدخلات المشتراة على توافر أصول تكميلية من قبيل الأراضي والائتمان والتعليم واليد العاملة، وجميعها تكون عادةً مقيدة بدرجة أكبر بالنسبة للأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور. ويرتبط الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ارتباطاً إيجابياً بالتعليم ولكنه يتوقف أيضاً على المعوقات من حيث الوقت (Blackden وآخرون، ٢٠٠٦). ففي نشاط يتسم بفترات تحول طويلة، من قبيل الزراعة، يلزم رأس مال متداول لشراء مدخلات من قبيل الأسمدة والبذور المحسنة؛ ومع ذلك، وكما نوقش أعلاه، تواجه المرأة مزيداً من العقبات مقارنةً بالرجل في ما يتعلق بالحصول على الائتمان. كذلك فإن القدرة الأقل لدى المرأة على استيعاب المخاطرة تعوق استخدامها للتكنولوجيات والمدخلات المحسنة.

وتشير الأدلة إلى وجود فروق كبيرة بين الجنسين في ما بين الأقاليم في ما يتعلق بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة واستخدام المدخلات المشتراة (انظر Peterman وQuisumbing وBehrman، ٢٠١٠، للاطلاع على استعراض شامل للمطبوعات التي تتناول هذا الموضوع). فعلى سبيل المثال، تُظهر الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور استخداماً أوسع نطاقاً بكثير للأسمدة مقارنة بالأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في جميع البلدان المشمولة (الشكل ١٤). ومع أن اتجاه الاختلاف ليس غامضاً في ما بين التكنولوجيات

الشكل ١٤
استخدام الأسمدة من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور

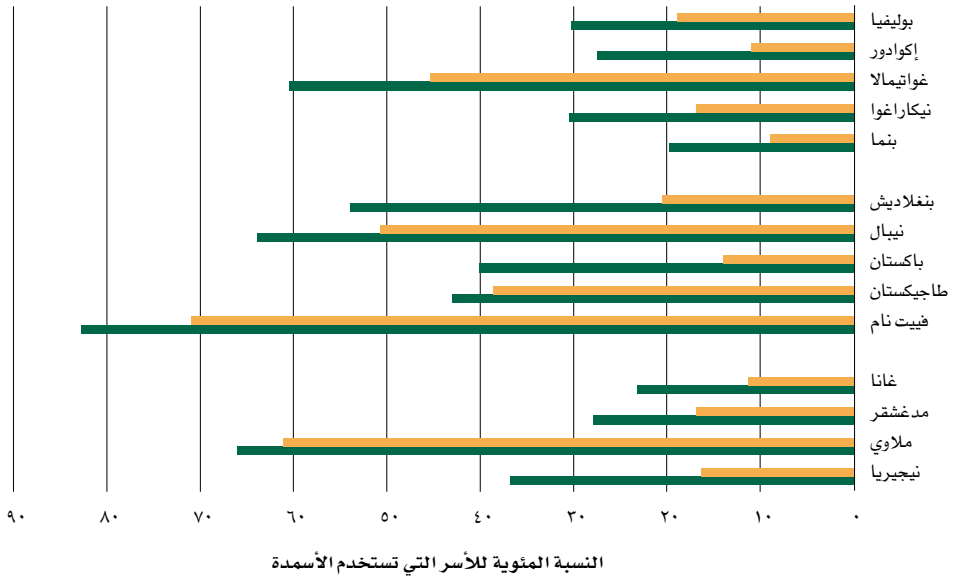

ملاحظة: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وتكون الفروق بين الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان.
المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل، وAnríquez، ٢٠١٠.

الشكل ١٥
استخدام المعدات الآلية من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور

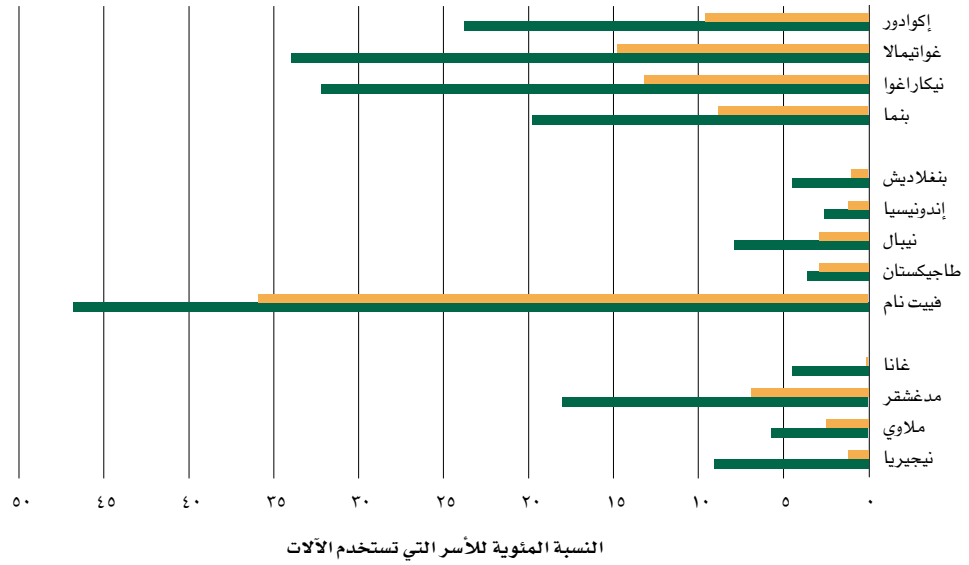

ملاحظة: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وتكون الفروق بين الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل، وAnríquez، ٢٠١٠.

والأقاليم، فإن درجة انعدام المساواة تُظهر وجود تباينات ملحوظة، تبدو أكثر وضوحاً بكثير في جنوب آسيا (بنغلاديش وباكستان) وفي غرب أفريقيا (غانا ونيجيريا).

وتوفّر الدراسات القطرية المفصلة استبصارات أعمق. ففي غانا، مثلاً، وجد Doss وMorris (٢٠٠١) أن ٣٩ في المائة فقط من المزارعات كن يستخدمن أنواعاً محسنة من المحاصيل (مقارنةً بنسبة قدرها ٥٩ في المائة في حالة المزارعين الذكور) وذلك لأن حصولهن على الأرض واليد العاملة الأسرية وخدمات الإرشاد كان أقل. وتبيِّن دراسات متعددة من كينيا أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تكون معدلات استخدامها للبذور والأسمدة المحسّنة أقل كثيراً. وهذه الفروق يفسرها كون حصول المرأة على الأراضي واليد العاملة أقل، وكون مستويات تعليمها أدنى، وكون نفاذها إلى أسواق الائتمان محدوداً (Kumar، ١٩٩٤؛ وSaito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤؛ وOuma وDe Groote وOwur، ٢٠٠٦). والمعوقات المتعلقة بالحصول على الائتمان تحد أيضاً من حصول الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث على الأسمدة في بنن وملاوي (Minot وKherallah وBerry، ٢٠٠٠). وفي بوركينا فاسو، تستخدم المرأة كمية من الأسمدة لكل هكتار أقل من الكمية التي يستخدمها الرجل (Udry وآخرون، ١٩٩٥).

والدراسات التي تفصِّل استخدام الآلات – الأدوات وغيرها من المعدات الزراعية – حسب الجنس نادرة. وهذا ربما كان يرجع جزئياً إلى أن المعدات الزراعية الحديثة، من قبيل الجرارات والمحاريث، ليس من الشائع توافرها لأي مزارع، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونسبة المزارعين الذين يستخدمون المعدات والأدوات الآلية منخفضة إلى حد كبير في جميع البلدان، ولكنها أقل كثيراً في حالة المزارعات في الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث، وبفوارق كبيرة جداً في بعض الأحيان (الشكل ١٥).

وتشير بضع دراسات من أواخر ثمانينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته إلى وجود فوارق بين الجنسين في ما يتعلق بملكية الأدوات أو في ما يتعلق بالحصول عليها. ففي نظام زراعة الأرز المروية في غامبيا، لم يكن أي من النساء يمتلك محراثاً وكانت نسبة تقل عن ١ في المائة من النساء يملكن آلة لإزالة الأعشاب الضارة أو آلة لغرس البذور أو آلة زراعية متعددة الأغراض؛ أما نسب الرجال الذين كانوا يمتلكون هذه الأدوات فقد كانت تبلغ ٨ في المائة و١٢ في المائة و٢٧ في المائة

الإطار ٧
إنتاج وتسويق بُن أصحاب الحيازات الصغيرة في أوغندا

إن البن هو أكبر صادرات أوغندا، بحيث يوفر عمالة (مباشرة وغير مباشرة) لما يقدّر بخمسة ملايين شخص (بنك أوغندا، ٢٠٠١؛ وKempaka، ٢٠٠١). وبُن أصحاب الحيازات الصغيرة يُزرع عادةً مع محاصيل أساسية من قبيل الموز، ولسان الحمَل، والفاصوليا، والبطاطا، والذرة. وتُستخدم عادةً أساليب زراعية بسيطة لإنتاج البن؛ ويكون استخدام المدخلات المشتراة من قبيل الأسمدة أو مبيدات الآفات في زراعته هزيلاً، ويكون الري نادراً.

وتستفيد دراسة أجراها Hill وVigneri (٢٠٠٩) من عينة ضمت ٣٠٠ أسرة معيشية تزرع البن جرى استقصاؤها في سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٣. وكانت نسبة قدرها ثلاثة وعشرون في المائة من الأسر المعيشية تتولى المسؤولية عنها إناث (أرامل بصفة رئيسية، ولكن أيضاً نساء غير متزوجات أو منفصلات أو مطلقات). وكانت لدى الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يد عاملة أقل وأرض أقل وأشجار بُن أقل مقارنةً بالأسر المعيشية التي كان يتولى المسؤولية عنها ذكور؛ وكانت أيضاً مستويات ثروتها وتعليمها أقل. وكانت ربات الأسر المعيشية أكبر سناً عادةً؛ وكثيرات منهن كن زوجات تولين زمام المسؤولية عندما توفي أزواجهن. ونتيجة لهذه الفروق الأساسية في النطاق والسيولة ورأس المال البشري، فإننا يمكن أن نتوقع أن يكون كل من اختيار المحاصيل، ووسائل إنتاجها، والنفاذ إلى الأسواق مختلفاً اختلافاً كبيراً إلى حد ما في حالة الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور مقارنةً بالأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث.

وكانت نسبة العمل المخصص لإنتاج البن ونسبة الأشجار التي جرى حصادها متماثلة بين الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث، وكذلك الغلة لكل شجرة منتجة. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كانت تزرع على نطاق أصغر كثيراً، فإن النساء كن يبعن كميات أقل من الكميات التي كان الرجال يبيعونها (٤٧ كيلوغراماً فقط في المتوسط، مقارنةً بما يبلغ ١٥١ كيلوغراماً في المتوسط في حالة الرجال).

وكان معظم أصحاب الحيازات الصغيرة يبيعون البن الذي ينتجونه على شكل حبات كرز جافة تُعرف محلياً باسم kiboko، يقوم بعد ذلك بطحنها التجار الذين يشترون البن. وكان بعض المزارعين ينقلون البن الذي ينتجونه إلى السوق، مما كان يتيح لهم بيعه بسعر أعلى. وكانت احتمالات انتقال أفراد الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور إلى السوق لبيع البن الذي ينتجونه أكبر من احتمالات حدود ذلك في حالة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث. وقد جرت نسبة قدرها ١٥ في المائة من معاملات الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور في سوق البن القريبة، مقارنةً بنسبة لا تتجاوز ٧ في المائة من معاملات النساء. وربما كان هذا يرجع إلى أن الرجال، مقارنةً بالنساء، كانوا يمتلكون على الأرجح دراجة وكان بإمكانهم لهذا السبب أن ينتقلوا إلى السوق بسهولة أكبر. وكان المزارعون يحصلون على سعر أعلى للبُن الذي أنتجوه إذا اختاروا طحنه في السوق بدلاً من بيعه. وكانت نسبة لا تتجاوز ٣ في المائة من المعاملات تتعلق بالبن المطحون، وهي معاملات أجرتها جميعها أسر معيشية يتولى المسؤولية عنها ذكور.

وتخلص الدراسة إلى أن الفروق بين الجنسين في التسويق يفسرها إلى حد كبير كون النساء يقمن بتسويق كميات أصغر من البن ولا يمتلكن دراجات. وتجد الدراسة أيضاً أن عائقاً رئيسياً يواجه المرأة ويتمثل في الصعوبة النسبية التي تواجهها في النفاذ إلى قنوات التسويق التي تتيح قيمة مضافة. وبالانخراط في قنوات التسويق التي تضيف قيمة، حصلت الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور على سعر أعلى بنسبة قدرها ٧ في المائة مقابل كل كيلوغرام من البن.

و١٨ في المائة، على الترتيب (Hotchkiss وvon Braun وImmink، ١٩٨٩). ووفقاً لبيانات مستمدة من دراسة استقصائية للأسر المعيشية أجريت عبر ثلاث مناطق في كينيا، كانت قيمة الأدوات الزراعية التي تمتلكها النساء لا تبلغ سوى ١٨ في المائة من قيمة الأدوات والمعدات التي كان المزارعون الذكور يمتلكونها (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤).

وفي دراسة أحدث عهداً للفروق في الإنتاجية حسب الجنس في نظام لري الأرز في وسط بنن، لاحظ الباحثون أن معدات من قبيل المعدات الزراعية التي تعمل بمحركات وتُستخدم في الحرث والنقل كانت تديرها جماعات، ولكن الجماعات النسائية لم تكن قادرة على أن تبدأ الحرث إلا عندما ينتهي السائقون من العمل في حقول الرجال. ونتيجة للتأخيرات في الحرث والزرع، كانت النساء يواجهن خسائر في الغلة ولم يكن باستطاعتهن المشاركة في موسم محصولي ثانٍ (Kinkingninhoun-Mêdagbé وآخرون، ٢٠١٠). وقد تكون للفروق بين الجنسين في ما يتعلق باستخدام المعدات الزراعية انعكاسات إضافية. إذ نجد أن Quisumbing (١٩٩٥)، مثلاً، يخلص إلى أن المزارعين الذين يكون لديهم مزيد من الأراضي والأدوات

تزيد احتمالات تطبيقهم لتكنولوجيات أخرى، مما يسلط الضوء على أوجه التكامل في ما بين المدخلات الزراعية.

وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يحد عدم الحصول على تكنولوجيا النقل من حركة المرأة ومن قدرتها على نقل المحاصيل إلى مراكز الأسواق (الإطار ٧).

ومن المهم ملاحظة أن ما تواجهه الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث من قيود في ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا لا يكون متساوياً في ما يتعلق بجميع أنواع تلك الأسر. ففي المزارع الصغيرة في كينيا، نجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها امرأة عازبة أو مطلقة أو أرملة تقل احتمالات استخدامها للجر الحيواني. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث ويعيش الزوج فيها في مكان آخر تزيد احتمالات استخدامها للجر الحيواني ولليد العاملة المستأجرة، لأنها تظل تستفيد من اسم الزوج وشبكته الاجتماعية وكثيراً ما تتلقى تحويلات مالية منه (Wanjiku وآخرون، ٢٠٠٧).

الرسائل الرئيسية

- تواجه المرأة العاملة في قطاع الزراعة، في جميع الأقاليم والسياقات المتباينة، معوقات قاصرة على جنسها تحد من حصولها على مدخلات الإنتاج والأصول والخدمات. ويلاحظ وجود فجوات بين الجنسين في ما يتعلق بالأراضي والثروة الحيوانية واليد العاملة الزراعية والتعليم وخدمات الإرشاد والخدمات المالية والتكنولوجيا.
- في ما يتعلق بالبلدان النامية التي تتوافر بيانات عنها، تمثل النساء نسبة تتراوح من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة من جميع حائزي الأراضي، وإن كان هذا يُخفي وجود فروق كبيرة في ما بين البلدان حتى داخل الإقليم ذاته. والبلدان النامية التي توجد لديها أقل نسب وأعلى نسب على حد سواء من حائزات الأراضي موجودة في أفريقيا.
- في أوساط أصحاب الحيازات الصغيرة، تكون المزارع التي تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث أصغر حجماً في جميع البلدان تقريباً التي تتوافر عنها بيانات. والفجوة لا تُذكر في بعض البلدان، ولكن في بلدان أخرى لا يتجاوز حجم المزارع التي تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث ما يتراوح من نصف إلى ثلثي حجم المزارع التي تديرها أسر معيشية يتولى المسؤولية عنها ذكور.
- حيازات المزارعات من الثروة الحيوانية أصغر كثيراً من حيازات الرجال المزارعين في جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات، وتكسب النساء من حيازاتهن من الثروة الحيوانية أقل مما يكسبه الرجال من حيازاتهم. وتقل كثيراً احتمالات امتلاك النساء لحيوانات كبيرة خاصة بهن، من قبيل الماشية والثيران، المفيدة كحيوانات جر.
- المزارع التي تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث تتاح لها يد عاملة أقل من أجل أداء العمل في المزرعة لأن هذه الأسر المعيشية تكون عادةً أصغر حجماً ويكون لديها عدد أقل من الأفراد الراشدين ممن هم في سن العمل ولأن المرأة تكون عليها واجبات منزلية ثقيلة وبدون أجر تُبعدها عن ممارسة أنشطة أكثر إنتاجاً.
- شهد التعليم تحسينات في التعادل بين الجنسين على المستوى الوطني، مع تجاوز الإناث حتى مستويات تحصيل الذكور في بعض البلدان، ولكن في معظم الأقاليم ما زالت النساء والفتيات متخلفات عن الرجال والفتيان. والفجوة بين الجنسين في مجال التعليم حادة بالذات في المناطق الريفية، حيث كثيراً ما تكون ربات الأسر المعيشية قد حصلن على أقل من نصف سنوات التعليم التي حصل عليها نظرائهن الذكور.
- يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة في كل مكان معوقات في ما يتعلق بالحصول على الائتمان والخدمات المالية الأخرى، ولكن في معظم البلدان نجد أن نسبة صاحبات الحيازات الصغيرة اللائي يمكنهن الحصول على ائتمان تقل عن نسبة أصحاب الحيازات الصغيرة من الذكور بما يتراوح من ٥ نقاط مئوية إلى ١٠ نقاط مئوية. والحصول على الائتمان والتأمين أمر هام لمراكمة أصول أخرى وللاحتفاظ بها.
- تقل كثيراً احتمالات استخدام المرأة للمدخلات المشتراة من قبيل الأسمدة والبذور المحسّنة أو استخدامها للأدوات والمعدات الآلية. وفي كثير من البلدان تبلغ احتمالات استخدام المرأة للأسمدة نصف احتمالات استخدام الرجل للأسمدة.